

Distr.: General
28 September 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الأول من دورته الخامسة والستين*
جنيف، ٤-٨ و ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨

* هذه الوثيقة نسخة مسبقة من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الأول من دورته الخامسة والستين، المعقودة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٨ وفي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وستصدر الوثيقة بصيغتها النهائية مشفوعة بتقرير المجلس عن الجزء الثاني من دورته الخامسة والستين، ودورته التنفيذية السابعة والستين المقرر عقدها في ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، باعتبارها الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم ١٥ (A/73/15).



الرجاء إعادة استعمال الورق

011018 011018 18-16189 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
٣	أولاً - الإجراءات الذي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله
٣	ألف - التنمية الاقتصادية في أفريقيا
٥	باء - المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر
٧	جيم - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس
٩	ثانياً - موجز مقدم من الرئيس
٩	ألف - الجلسة العامة الافتتاحية والمناقشة العامة
١٢	باء - الجزء الرفيع المستوى
١٧	جيم - الجزء العادي
٢٤	ثالثاً - المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل
٢٤	ألف - افتتاح الدورة
٢٤	باء - انتخاب أعضاء المكتب
٢٥	جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
٢٥	دال - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل
٢٧	هاء - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
٢٧	واو - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية
٢٧	زاي - جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية
٢٧	حاء - مسائل أخرى
٢٨	طاء - اعتماد التقرير

المرفقات

٢٩	الأول - جدول أعمال الدورة الخامسة والستين، الجزء الأول، لمجلس التجارة والتنمية
٣١	الثاني - جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية
٣٢	الثالث - جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة للجنة التجارة والتنمية
	الرابع - الموضوع والأسئلة الإرشادية للدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
٣٣	
٣٤	الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين، الجزء الثاني، لمجلس التجارة والتنمية
٣٥	السادس - جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
٣٦	السابع - الحضور*

مقدمة

عُقدت الدورة الخامسة والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٤ إلى ٨ وفي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وعقد المجلس، أثناء الدورة، إحدى عشرة جلسة عامة، هي الجلسات من ١١٦٤ إلى ١١٧٤.

أولاً- الإجراءات الذي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله

ألف- التنمية الاقتصادية في أفريقيا

الاستنتاجات المتفق عليها ٥٣٩ (د-٦٥)

إن مجلس التجارة والتنمية،

- ١- يرحب بالتقرير المتعلق بالتنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٨: الهجرة من أجل التحول الهيكلي؛
- ٢- يشير إلى الفقرة ٧٦ (أأ) من مافيكيانو نيروي، "استكمالاً لعمل المنظمات الأخرى، مواصلة ما يقوم به في إطار ولايته من بحث وتحليل لتأثير الهجرة، بما في ذلك الوضع الهش للمهاجرين، على التنمية والقدرات التجارية، متناولاً ما تطرحه الهجرة من فرص وتحديات"؛
- ٣- يسلم بأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية فيما بين البلدان الأفريقية تشكل عنصراً أساسياً من عناصر تعميق التكامل الإقليمي والقاري؛
- ٤- يؤكد على أهمية الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية فيما بين البلدان الأفريقية وإلى خارج القارة من أجل تحقيق التحول الهيكلي للقارة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان الأصلية وبلدان المقصد؛
- ٥- يقتر بضرورة التصدي للتحديات المرتبطة بالهجرة، كنزوح الأدمغة وتدفق الموارد البشرية الماهرة إلى الخارج؛
- ٦- يعترف بإطلاق السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وبتوقيع البروتوكول الخاص بالتنقل الحر للأشخاص والاتفاق الإطاري لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
- ٧- يحيط علماً بأن هجرة النساء تزايد أهمية في أفريقيا، وبأن النساء المهاجرات يساهمن في تحقيق النمو الشامل في البلدان الأصلية وبلدان المقصد على السواء، وبأن من الممكن تعزيز الفوائد الناشئة عن طريق اعتماد سياسات الهجرة المراعية للاعتبارات الجنسانية التي تكفل الهجرة الآمنة والمنظمة، وهي الهجرة التي تشمل فرص التعليم؛
- ٨- يقتر بأن للهجرة صلة بتحقيق النمو في إنتاجية العمل في بلدان المقصد، وبأنها تتيح فرص تعزيز المهارات والارتقاء بالتكنولوجيا، وبأن لها أثراً مسانداً للتجارة؛ ومع ذلك، فلا تزال ثمة حاجة إلى الحد من أوجه عدم تماثل المعلومات المتوافرة في سوق العمل الإقليمية حتى يتمكن

المهاجرون المحتملون من اتخاذ قرارات أكثر استنارة فيما يخص وظائف العمل، ومن ثمّ مطابقة المهارات مع القطاعات النامية حيث تشتد الحاجة إليهم في جميع أنحاء القارة؛

٩- يأسف لأن تكلفة التحويلات المالية إلى أفريقيا، المقدرة بـ ٨,٩ في المائة، هي الأعلى في العالم، ويدعو الأونكتاد وغيره من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مكاتب تحويل الأموال، إلى استكشاف سبل خفض تكاليف المعاملات وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية من أجل مساعدة البلدان على تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة والغاية ١٠-ج في إطار أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز قدرات المؤسسات المالية المحلية على تشجيع وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المصرفية والتأمينية والمالية للجميع، ويشير إلى الغاية المتوخاة بحلول عام ٢٠٣٠ بـ "خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويل التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة"؛

١٠- يلاحظ أن الهجرة من أفريقيا وإليها هي هجرة مدفوعة بعوامل تاريخية وجغرافية وسياسية واقتصادية، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم أفريقيا في التصدي للتحديات المتعلقة بالهجرة؛

١١- يعترف بإدارة الهجرة وسياساتها على الصعيد الإقليمي، على النحو المنصوص عليه في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل بصيغتهما المنقحتين (٢٠٢٧-٢٠١٨) للاتحاد الأفريقي، وبالتوصيات المتعلقة بقرري السياسات وبالجهات الفاعلة على الصعيد الوطني الواردة فيهما؛

١٢- يسلم بأن الأثر الإنمائي للتحويلات المالية على القدرة الإنتاجية والتحول الهيكلي يتوقف على السياسات التكميلية، ويشير في الوقت نفسه إلى أن التحويلات لا يمكن مساواتها بالتدفقات المالية الدولية الأخرى، مثل الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٣- يدعو إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة والآليات المؤسسية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بالهجرة وإدارة الحدود وتدفقات العمالة، من أجل الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات المهاجرين عند نشوئها وكفالة تسجيل القيمة المضافة للهجرة بطرق فعالة ومستدامة؛

١٤- يقر بأن الشباب يضطلعون بدور متزايد الأهمية في مجال الهجرة داخل أفريقيا وانطلاقاً منها، ويؤكد على الحاجة إلى اعتماد سياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وإلى تنفيذ الإجراءات ذات الصلة بكل منها من أجل تعزيز التعليم ومباشرة الأعمال الحرة وتوظيف الشباب، فيتمكنوا من استخدام إمكاناتهم الكاملة للإسهام في تحقيق النمو الشامل في بلدانهم الأصلية؛

١٥- يطلب إلى الأونكتاد مواصلة بحثه وتحليله، في إطار ولايته، بشأن تأثير الهجرة في أفريقيا، بما في ذلك الوضع المش للمهاجرين، على التنمية والقدرات التجارية، متناولاً ما تطرحه الهجرة من فرص وتحديات.

الجلسة العامة ١١٧٤

٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨

باء- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

المقرر ٥٤٠ (د-٦٥)

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يشير إلى التقدم المحرز في اتفاق "مافيكيانو نيروبي"، المعتمد في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وإذ يعيد تأكيد الفقرة ٩٤ من وثيقة مافيكيانو نيروبي، التي تدعو إلى تنشيط الآلية الحكومية الدولية الحالية للأونكتاد من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو أفضل،

وإذ يشير إلى طرائق المرحلة الثانية المعتمدة في الدورة التنفيذية السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية،

وإذ يعترف بأنه ينبغي لمجلس التجارة والتنمية أن يعزز وظيفته الخاصة باتخاذ القرارات ووضع السياسات، ووظيفته الإدارية،

وإذ يشير إلى أهمية كفالة التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في الاجتماعات الحكومية الدولية،

١- يؤكد أهمية مشاركة الدول الأعضاء في التحسين المستمر للآلية الحكومية الدولية للأونكتاد؛

٢- يؤكد على أهمية تعزيز النتائج الملموسة القابلة للتنفيذ التي تنطوي على منظور إنمائي ضمن الآلية الحكومية الدولية ككل؛

٣- يشجع على إقامة روابط أقوى بين العمليات الحكومية الدولية في جنيف ونيويورك، فضلاً عن تعزيز الحوار داخل منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً؛

٤- يشجع على تحسين عملية الإبلاغ عن المداولات والنتائج والمقترحات على نطاق الآلية الحكومية الدولية؛

٥- يشير إلى أن المناقشات في الدورات السنوية لمجلس التجارة والتنمية ينبغي أن توفر إرشادات رفيعة المستوى لعمل الأونكتاد، وأن تتضمن، عند الاقتضاء، استنتاجات متفق عليها تناول على وجه التحديد إسهام الأونكتاد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال التجارة والتنمية الأوسع نطاقاً؛ وأنه، تحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لوثائق المعلومات الأساسية المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك المنشورات الرئيسية المختلفة ونتائج اجتماعات الخبراء ذات الصلة، أن تتضمن توصيات محددة بشأن السياسة العامة لكي ينظر فيها المجلس؛

٦- يقرر إنشاء جزء رفيع المستوى، لا يتجاوز فترة يومين، خلال الدورة السنوية لمجلس التجارة والتنمية، ليركز على التحديات الاقتصادية المستمرة والناشئة من منظور إنمائي؛

- ٧- يؤكد أن موضوع الجزء الرفيع المستوى وجدول أعمال الدورة السنوية ينبغي أن يُبت فيهما في الدورة السابقة لمجلس التجارة والتنمية وأن يكونا متسقين مع ولاية الأونكتاد؛
- ٨- يؤكد على أهمية تنفيذ ومتابعة القرارات المتخذة في مجلس التجارة والتنمية؛
- ٩- يطلب إلى أمانة الأونكتاد القيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بوضع وتعهد جدول تطلعي ومتكامل لفترة أربع سنوات بشأن الاجتماعات المقررة للآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، يشمل، حيثما أمكن، جداول الأعمال المتعلقة بالبنود الدائمة والموضوعات المتفق عليها، بما يتسق مع الشروط التي يحددها النظام الداخلي لكل هيئة ذات صلة، لا سيما مع مراعاة المؤتمر الذي ينظم كل أربع سنوات، فضلاً عن أساليب عمل مختلف الهيئات، دون المساس ببنود جداول الأعمال الإضافية والتكميلية والعاجلة؛
- ١٠- يقرر استعراض الاختصاصات المقترحة للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية والنظر فيها خلال الجزء الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر من الدورة الخامسة والستين لمجلس التجارة والتنمية، دون الحكم مسبقاً على قدرة الهيئات المختصة في نيويورك على اتخاذ القرارات النهائية بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية؛
- ١١- يؤكد من جديد أهمية عمل فرقة الخبراء الحكومية الدولية، التي تشمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية؛
- ١٢- يقر بالحاجة إلى تحسين نتائج اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة، بما في ذلك صلتها بولاية الأونكتاد وزيادة التركيز على النتائج الملموسة، من قبيل التوصيات والمبادئ التوجيهية وأدوات السياسة العامة؛
- ١٣- يعيد تأكيد الفقرة ٩٥ من وثيقة مافيكيانو زيروبي، التي تدعو إلى تحسين اجتماعات الخبراء عن طريق ضمان مشاركة أوسع للخبراء من البلدان النامية، باستخدام جميع الوسائل المتاحة وفي حدود ما تسمح به تلك الوسائل، بما في ذلك من خلال استخدام الأساليب والتكنولوجيات المبتكرة؛
- ١٤- يدعو إلى بث الاجتماعات المعقودة على شبكة الإنترنت، من أجل نشر المعلومات المجمعة في إطار اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات واجتماعات الخبراء الأحادية السنة على نطاق أوسع، ولكي يتعزز إلى حد كبير الأثر الناجم عن القرارات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة التي تنتجها هذه الاجتماعات؛
- ١٥- يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يبذل جهوداً متواصلة لجذب المساهمات، سواء من المصادر العامة أو الخاصة، إلى الصندوق الذي يمول مشاركة الخبراء، ولإبلاغ الدول الأعضاء بتوافر الموارد وصرفها في الصندوق، ويشجع الدول الأعضاء على الإسهام في الصندوق؛

- ١٦- يؤكد من جديد دور الأمانة في دعم الآلية الحكومية الدولية، بوسائل منها إجراء أنشطة البحث في المواضيع وتوفير المواد ذات الصلة بالمؤتمرات مسبقاً في الوقت اللازم؛
- ١٧- يطلب إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر خلال الدورة العادية المقبلة لمجلس التجارة والتنمية.

الجلسة العامة ١١٧٢

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨

جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

التنمية الاقتصادية في أفريقيا

- ١- في الجلسة العامة (الختامية) ١١٧٤ لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أيد المجلس الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٥ من جدول الأعمال التي أُتيحت في القاعة باعتبارها ورقة غير رسمية (انظر الفصل أولاً، الفرع ألف أعلاه).

أنشطة الأونكتاد لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية ولدعم البلدان النامية غير

الساحلية

- ٢- وفي الجلسة العامة ١١٧٢، المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أحاط المجلس علماً بالتقرير المقدم من أمانة الأونكتاد (TD/B/65(1)/6).

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

- ٣- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٧١، بالتقرير المتعلق بالدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/EDE/2/4، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

- ٤- كما قرر المجلس إنشاء فريق عامل معني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وفقاً للمذكرة المفاهيمية الواردة في الوثيقة TD/B/EDE/2/3.

- ٥- ورحب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين بالتقرير وبعمل أمانة الأونكتاد، نظراً للأهمية المتزايدة التي تكتسبها التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية. وأقر بعض المجموعات الإقليمية بالتغييرات المدخلة على عملية إعداد توصيات السياسة العامة المتفق عليها، مع الاعتراف بوجود مجال للتحسين. وقدم أحد المندوبين بعض التوصيات المتعلقة أساساً بالمسائل الإجرائية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

- ٦- واقترحت مجموعة إقليمية أن يكون هناك المزيد من أوجه التآزر بين فريق الخبراء الحكومي الدولي وأسبوع التجارة الإلكترونية للأونكتاد. وركز مندوب آخر على ضرورة مواصلة النظر في أثر القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى المنابر العالمية على البلدان النامية.

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

٧- في الجلسة العامة ١١٧٢، المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أحاط المجلس علماً بالتقرير المقدم من أمانة الأونكتاد (TD/B/65(1)/7).

المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

٨- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة ١١٧٢، المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، القرار المتعلق بالمرحلة الثانية من تنفيذ مافيكيانو نيروي، أي تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، الذي أتيح في القاعة باعتباره وثيقة غير رسمية (انظر الفصل أولاً، الفرع باء أعلاه).

٩- واحتتم رئيس المجلس الجلسة بتوجيه دعوة إلى المندوبين للحفاظ على المواقف البناءة وعلى روح تحقيق توافق الآراء عند مواصلة المناقشات في المستقبل.

التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٨

١٠- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة ١١٧٠، بتقرير الرئيس بالنيابة للهيئة الاستشارية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

١١- وأعرب العديد من المندوبين عن تقديرهم للأونكتاد على تنظيم الدورات التدريبية الإقليمية والدورات التدريبية القصيرة بشأن المسائل الاقتصادية الدولية، التي وُصفت بأنها ممتازة. وأشادوا بمعالجة موضوعي التجارة والتنمية بشكل متكامل في الدورات الإقليمية والمناهج التعليمية بما يعكس أهداف التنمية المستدامة. وأكد العديد من المندوبين المعارف التي اكتسبها المشاركون في الدورات وأثرها على القدرة على صياغة السياسات. كما دعوا الأمانة إلى مواصلة توفير منابر للدورات القصيرة والإقليمية.

١٢- وأعرب العديد من المندوبين عن تقديرهم للبلدان المضيفة للدورات التدريبية الإقليمية، حيث مكّنت تلك الدورات البلدان النامية من فهم الاتجاهات ووضع السياسات الملائمة على نحو أفضل.

١٣- وأبلغ أحد المندوبين عن الأثر الإيجابي للدورات الإقليمية، بناءً على التعليقات الواردة من الموظفين الحكوميين الذين شاركوا في دورة دراسية عُقدت في موريشيوس في عام ٢٠١٧. وقال إن الدورات الإقليمية تمثل أداة قوية من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٤- ووجه ممثل صربيا شكره إلى المشاركين من ١٢ بلداً من أوروبا الشرقية، البالغ عددهم ٢٢ مشاركاً، الذين سينضمون إلى الدورة التاسعة والثلاثين التي سيستضيفها بلده في بلغراد، في الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨. وأشار ممثل كولومبيا إلى أن بلده استضاف الدورات الإقليمية في إطار الاتفاق المتعدد الأمان، وأن ثمة دورة أخرى من المقرر عقدها في بلده

في عام ٢٠١٩، وأفاد ممثل مصر بأن بلده سيستضيف الدورة التدريبية للمنطقة العربية في الأعوام ٢٠١٨ و٢٠٢٠ و٢٠٢٢.

١٥- ورداً على سؤال وجهه أحد المندوبين بشأن تقصير مدة الدورات الإقليمية من ثلاثة أسابيع إلى أسبوعين، أوضح الرئيس بالنيابة أن طول الدورة قد تقرر في إطار عمل الهيئة الاستشارية السابقة من أجل ضمان كفاءتها، مع توفير التدريس أيضاً خلال عطلة نهاية الأسبوع. وعليه، فقد أصبحت المناهج التعليمية أكثر إيجازاً.

ثانياً- موجز مقدم من الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية والمناقشة العامة

الجلسة العامة الافتتاحية

١٦- أشار الرئيس المنتهية ولايته (جمهورية مولدوفا)، في معرض الحديث عن سنة عمله الماضية في مجلس التجارة والتنمية، إلى أن الإنجازين الرئيسيين في إطار تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، هما إنشاء جزء رفيع المستوى مخصص الغرض وتغيير موعد انعقاد الدورة العادية للمجلس الذي كان في أيلول/سبتمبر ليصبح في حزيران/يونيه. ومن شأن عقد الدورة العادية في حزيران/يونيه تحقيق أقصى استفادة من أثر النتائج التي يخلص إليها مجلس التجارة والتنمية في الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإثراء العملية المتعددة الأطراف بشكل أعم والأنشطة السنوية المنفذة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وأشار أيضاً إلى وجود التزام بإسهام الأونكتاد في خطة التنمية على نطاق أوسع، على النحو الوارد في أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب الدفاع عن تعددية الأطراف وتعزيزها في مواجهة أوجه عدم اليقين القائمة على الصعيد العالمي.

١٧- ورأى أنه على الرغم من الوعي السائد، خارج جنيف، بالجهود المبذولة من أجل تنشيط الآلية الحكومية الدولية، فإنه يتعين على الأونكتاد أن يكون استباقياً ومستجيباً للاحتياجات، وأن يحقق النتائج المتوخاة بطريقة عملية. وأضاف أن من شأن إدراج أنشطة محددة لإثراء العمليات الرئيسية المتصلة بالتنمية ضمن جدول اجتماعات الأونكتاد أن يجعل المساهمات المقدمة إلى الأمم المتحدة على نطاق أوسع مركزة وذات صلة مباشرة بموضوعها. كما يمكن للدورات الاستثنائية التي يعقدها مجلس التجارة والتنمية أن تُنتج إسهامات مصممة خصيصاً لتلك العمليات، من قبيل النتائج المتفق عليها، أو على الأقل، موجز المناقشات المقدم من الرئيس، الذي يتضمن مقترحات من الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، بما في ذلك اللجان واجتماعات الخبراء.

١٨- وقال إن الطبيعة الدورية لمجلس التجارة والتنمية، الذي يمثل هيئة تداولية وأعلى هيئة للسياسة العامة في المؤتمر الذي يعقد كل أربع سنوات، تعني أن جميع الاجتماعات الحكومية الدولية تنطوي على مسائل تخص وتهمّ الدول الأعضاء، حيث أنها تصب في النهاية في العملية التحضيرية الموضوعية للمؤتمر، وهو ما يؤدي إلى توافق حقيقي في الآراء. ولذا قال إنه يؤيد توصية الأمين العام بضرورة أن تحتوي الركيزة التي يقوم عليها توافق الآراء على عناصر رسمية وغير رسمية للحفاظ على التوازن القائم بين إجراء المفاوضات في الوقت اللازم والاحتفاظ بجزء من إجراءات مناقشة صريحة

بشأن المسائل التي تتطلب تحقيق توافق أكبر في الآراء قبل البدء بالمفاوضات. واعتبر أن حوارات جنيف ينبغي أن تحتل دوماً أعلى مستوى في ذلك الحيز الآمن، على أن تكملها أنشطة أخرى. وقال إن سلسلة محاضرات بريبيش يجب أن تُعقد على نحو منتظم، ربما كأبرز نشاط من أنشطة الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس.

١٩- وأردف بالقول إنه يتعين على قيادة المؤتمر دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في أعمال المؤتمر بنشاط والحضور إلى طاولة اتخاذ القرارات، والقيام في الوقت نفسه بتوفير الرؤية والغرض والقيمة المضافة للأونكتاد، من الناحية العملية، إلى جانب مشاريع ملموسة على أرض الواقع، لا سيما في أقل البلدان نمواً وفي سياق خطة إصلاح الأمم المتحدة الجارية على نطاق أوسع. وبالتالي، يجب أن يكون الأونكتاد قابلاً للتكيف وقادراً على الاستجابة بكفاءة للتحديات الراهنة. ولا بد للدول الأعضاء، باعتبارها تنتمي إلى مؤتمر يقوده الأعضاء ويحتاج إلى مشاركة جميع هؤلاء الأعضاء من أجل دفع العملية قدماً، من إيجاد حلول ذات نفع متبادل أو تحقيق توافق آراءٍ مقبول منهم جميعاً في الأونكتاد. وأخيراً، يشكل تعيين رئيس لمجلس التجارة والتنمية من أجل تمثيل جميع الأعضاء مصدر قوة بالنسبة إلى قيادة الأونكتاد وأعضائه، ويحتاج إلى توافر الدعم والتعاون المناسبين بغية تحقيق تقدم حقيقي.

٢٠- وأشار الرئيس الجديد (لبنان) لمجلس التجارة والتنمية إلى اقتراب الموعد من أجل تنفيذ أنشطة ذات أهمية بالغة بالنسبة للأونكتاد في العام المقبل. ويأتي في طليعة تلك الأنشطة إضفاء الطابع الرسمي على الالتزام بمجموعة شاملة من التدابير بغية تنشيط الآلية الحكومية الدولية. وسيحل موعد استعراض منتصف المدة لمافيكيانو نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قبل مواصلة النهوض بتنفيذ التزامات الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وحينها ستبدأ عملية التحضير للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

٢١- وقال إنه يتعين على مجلس التجارة والتنمية أن يقيس بدقة الأثر الناشئ عن الخيارات التي جرى بحثها، وأن يتوخى الحكمة عن طريق النهوض بروح المشاركة البناءة القائمة على الاحترام سعياً لتعزيز توافق الآراء الحقيقي، حتى بشأن أكثر المسائل صعوبة، وأن يتخذ خيارات حاسمة ويبت فيها في الوقت اللازم، بما في ذلك عن طريق تحقيق نتائج ملموسة في الاجتماعات الحكومية الدولية.

٢٢- وأضاف بالقول إن الخطوات الصغيرة، إذا كانت مهمة، يمكن أن تسهم في العمل الأوسع نطاقاً المتعلق بالتنمية، بما في ذلك في نيويورك. ولذلك فهو يعترم البدء بأعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل المعني بالتنمية المستدامة في نيويورك، في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨. وسيقوم، في إطار الإسهام المقدم من الأونكتاد، بتوجيه رسالة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتناول بصورة مباشرة وصرحة جدول أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتسلسل الضوء على المضمون ذي الصلة بهذا الموضوع من الدورة الحالية لمجلس التجارة والتنمية.

٢٣- ورأى أن أهمية الأونكتاد، في السنوات المقبلة، ستتوقف جزئياً على الإسهام الذي يقدمه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، قال إنه سيعمل كميستر وسيعمل على نحو وثيق مع

الوفود من أجل مدّ الجسور والمساعدة على إيجاد حلول، وسيمارس الضغط أيضاً عند الاقتضاء، بخاصة عندما تنشأ الحاجة إلى اتخاذ قرارات.

٢٤- وأعرب الأمين العام للأونكتاد، في كلمته الاستهلالية، عن تقديره لرئيس المجلس المنتهية ولايته، ليس فقط لاحتفاظه بذلك المنصب بعد ترقيته إلى مستوى وزير، إنما أيضاً لبذل جهود فيما بعد من أجل إبراز دور الأونكتاد، بما في ذلك في نيويورك.

٢٥- وأضاف بالقول إن الجزء الأول من الدورة الخامسة والستين لمجلس التجارة والتنمية يسجل بداية تنفيذ الجهود الرامية إلى تنشيط الآلية الحكومية الدولية. وقد أعرب العديد من الأعضاء ووكيلي الأمين العام ورؤساء وكالات الأمم المتحدة عن تقديرهم للتغيير القائم وعن تطلعهم إلى العمل مع الأونكتاد. فعلى سبيل المثال، سينضم وكيل الأمين العام للأمم المتحدة إلى المناقشات الحالية في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٢٦- وبالنظر إلى المرحلة الانتقالية التي يشهدها مجلس التجارة والتنمية، ستحتاج دورة إنتاج التقارير الرئيسية، من قبيل تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا وتقرير الاستثمار العالمي، إلى إعادة تنظيم لإتاحة الوقت الكافي للدول الأعضاء من أجل استعراضها قبل حلول موعد الدورات المقبلة. وستناقش الدورة الحالية للمجلس المسائل ذات الأهمية البالغة بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الإنمائي، بما في ذلك تنفيذ اتفاق مافيكيانو نيروبي وإصلاح الأمم المتحدة، مع النظر في موضوع نشوب الأزمات في نظام تعددية الأطراف، والتحديات التي تفرضها مسألة الرقمنة، وزيادة اتساع الفجوة الرقمية، والتدفقات المالية غير المشروعة، وخطر العجز عن تسديد الديون على الصعيد العالمي.

٢٧- وأشار الأمين العام للأونكتاد، في معرض تقديمه إحاطة إلى ممثلي الدول الأعضاء عن الحالة الراهنة للأونكتاد، إلى منشور بعنوان "من الأفعال إلى النتائج: تنفيذ مافيكيانو نيروبي في بيئة متغيرة"، يتضمن لمحة عامة عن الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها. وأشار إلى أن الملاحظات التي أدلى بها في الجلسة العامة الافتتاحية توفر معلومات عن التقدم المحرز، إضافةً إلى التقرير السنوي للأونكتاد لعام ٢٠١٧. وقدم أمثلة موجزة على الأنشطة المضطلع بها من أجل تحقيق نجاح النظام المتعدد الأطراف في مجال التجارة والتنمية، والقضايا الدولية المتعلقة بتعددية الأطراف، ومسائل التجارة، والاقتصاد الرقمي، وإقامة شراكات مع أفريقيا من أجل دعم القضايا المطروحة في الوقت المناسب وتمويل التنمية. وفيما يتعلق بالإدارة، قال إنه تمسحياً مع عملية إصلاح الأمم المتحدة، لقد تحقّق تحسن على صعيد المساءلة في إطار الإدارة القائمة على النتائج، واختتم كلمته بالقول إن نائب الأمين العام للأونكتاد واصل وسيواصل إبلاغ الدول الأعضاء عن التقدم المحرز، والاستجابة لأي شواغل يجري الإعراب عنها.

المناقشة العامة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٨- جرت المناقشة العامة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وأدلى المتكلمون أدناه ببيانات: ممثل باكستان، متكلماً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل كولومبيا، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل السودان، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل اليابان، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة

إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وممثل الكرسي الرسولي؛ وممثل إستونيا، باسم المجموعة دال؛ وممثل الجزائر، باسم المجموعة العربية؛ وممثل بنغلاديش، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل باراغواي، باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وممثل الصين؛ وممثل البرازيل؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل إسرائيل؛ وممثل نيبال؛ وممثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وممثل ترينيداد وتوباغو؛ وممثل جامايكا؛ وممثل الإمارات العربية المتحدة؛ وممثل عُمان؛ وممثل العراق؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل المملكة العربية السعودية؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل مصر؛ وممثل المغرب؛ وممثل لبنان؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وممثل توغو؛ وممثل ليسوتو؛ وممثل كندا؛ وممثل الهند؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل جمهورية كوريا؛ وممثل جنوب أفريقيا؛ وممثل أستراليا؛ وممثل كينيا؛ وممثل تونس؛ وممثل زيمبابوي.

٢٩- وأعرب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين عن تفضيلهم لتوزيع وثائق مجلس التجارة والتنمية في وقت أبكر من أجل التشجيع على زيادة مشاركة المندوبين.

٣٠- وأشار العديد من المندوبين ومجموعة إقليمية واحدة إلى أن البلدان النامية، على وجه الخصوص، تدافع عن نظام تعددية الأطراف وفوائده، وأن الأونكتاد بحاجة إلى كفاءة وقاية البلدان النامية من التدابير الحمائية. ووجه العديد من المندوبين الانتباه إلى اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ودعوا إلى تعزيز الحوار من أجل معالجة هذه المسألة. وأشار أحد المندوبين إلى أن البلدان المتقدمة النمو لا تزال تهيمن على السوق العالمية، مما لا يترك إلا الشيء القليل للبلدان النامية. كما شدد العديد من المندوبين على ضرورة معالجة مسألة التدفقات المالية غير المشروعة، التي تؤثر على البلدان النامية بشكل سلبي، ولا سيما على البلدان الأفريقية، وتعوق قدرتها على تعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق التنمية.

٣١- وأقر العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين بأهمية عمل الأونكتاد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. وقالوا إن الدورة الحالية لمجلس التجارة والتنمية تمثل خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ ولاية الأونكتاد، وفي التوصل إلى نتائج تساعد على تعزيز النمو والتنمية للجميع، لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ودعا العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين كلاً من الأونكتاد والأمانة إلى متابعة القرارات المتخذة في المؤتمرات السابقة التي تُعقد كل أربع سنوات وفي مافيكيانو نيروبي وفي مجلس التجارة والتنمية. واعترفوا بأن الوفاء بتلك الولايات أمر ضروري لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ودعوا إلى إجراء مناقشات وإيجاد حلول عملية. كما دعا بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين إلى إبداء التزام أكبر من جانب الدول الأعضاء بدعم الأونكتاد وكفالة الوفاء بولايته المتعلقة بالتجارة الشاملة للجميع.

٣٢- وأحاط العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين علماً بمشاركة أحدث دولة عضو في المؤتمر في أعمال مجلس التجارة والتنمية.

باء- الجزء الرفيع المستوى

٣٣- عُقد الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة والستين، الجزء الأول، لمجلس التجارة والتنمية في الفترة من ٤ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

١- الطرق الجديدة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعالج أزمة تعددية الأطراف والتجارة وآلياتها في مجال التنمية، فضلاً عن ماهية مساهمة الأونكتاد (البند ٢ (أ) من جدول الأعمال)

٣٤- كان فريق الحوار الأول الخاص بالجزء الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين، الجزء الأول، لمجلس التجارة والتنمية يتألف من الأمين العام للأونكتاد، ووزير الشؤون الخارجية والتكامل الأوروبي في جمهورية مولدوفا، والمفوض التجاري للاتحاد الأوروبي، ونائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وأدار الفريق المناقشة التي جرت في إطار بند جدول الأعمال، وتولى تيسيرها رئيس مراسلي مكتب جنيف التابع لوكالة رويترز.

٣٥- ولاحظ أحد المحاضرين أن الحرب التجارية لم تندلع بعد. لكنها ممكنة، وينبغي بالتالي منعها. ومع ذلك، يواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف أزمة وينبغي بالتالي إحيائه من جديد عن طريق إزالة العقبات التي تقف حجر عثرة أمام استئناف مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وبخاصة المفاوضات المتعلقة بقضايا التنمية، ومن خلال معالجة القضايا الجديدة. وأشار إلى أنه لا مناص من التعامل بمرونة مع الأعضاء التي هي في أمس الحاجة إلى ذلك. وأكد أيضاً على ضرورة فسخ المجال من جديد لإجراء التعيينات في هيئة الطعون.

٣٦- وأفاد محاضر آخر بأن الأزمة الراهنة في النظام التجاري المتعدد الأطراف ليست الأولى ولا يُتوقع أن تكون الأخيرة. وبمر إيجاد حل لهذه النزاعات عبر حوار بناء مستمر في الإطار المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية، بدلاً من العمل بصورة فردية من جانب واحد.

٣٧- وأبرز محاضر ثالث كيف أن التجارة تشكل أداة شاملة من أدوات السياسة العامة التي يمكن أن تعمل كمحرك للتنمية. غير أنه لا يمكن استخدام هذه الأداة لأغراض التنمية الاقتصادية إلا إذا كانت شاملة للجميع وفي متناول الجميع، تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

٣٨- وشدد محاضر آخر على مسألة امتثال القواعد المتعددة الأطراف القائمة. وأشار إلى أنه ينبغي التصدي للقضية الأساسية المتمثلة في عولمة أدت إلى تهميش الكثير من الناس في جميع البلدان عن طريق بناء القدرات الإنتاجية وقدرات الهياكل الأساسية اللازمة بالاعتماد على نظم ملائمة للبيئة، وتطوير المهارات، وإنشاء نظم للحماية الاجتماعية، واستخدام التكنولوجيات الجديدة بطريقة مبتكرة وعملية.

٣٩- وأشار مندوب إلى أن التجارة لم تضع حداً للتفاوتات القائمة داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان. وأفاد معظم المحاضرين كذلك بأن التعاون المتعدد الأطراف أمر أساسي لا غنى عنه، في حين قال محاضر أن أهداف التنمية المستدامة تشكل أفضل الإجابات الوافية على هذا التحدي. وأشار معظم المحاضرين وممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى ضرورة اتباع سياسات شاملة تتجاوز نطاق النفاذ إلى الأسواق وتعالج قضايا من قبيل القدرة التنافسية وتوزيع المكاسب المتأتبة من التجارة بطريقة منصفة.

٤٠- وأبرز بعض المحاضرين وعدة وفود كيف أن الأونكتاد يتيح منبراً هاماً لإجراء مناقشات غير ملزمة تفضي إلى استنتاجات في مجال السياسة العامة يمكن أن تُترجم في وقت تالي إلى قواعد

للتجارة المتعددة الأطراف وتساعد في إزالة العقبات أمام استئناف المفاوضات في منظمة التجارة العالمية. وأكد بعض المحاضرين والوفود على الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال تحليل السياسات على الصعيد العالمي بغية تحقيق المزيد من التقدم في معالجة قضايا من قبيل السياسات التجارية والاتجاهات في مجال التجارة، والتدابير غير الجمركية، والتجارة الإلكترونية، والاستثمار، والتكنولوجيا، ونوع الجنس، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأفاد بعض الوفود أيضاً بأن للأونكتاد دوراً هاماً يؤديه في الإصلاحات الجارية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢- السياسات الصناعية وسياسات القدرة الإنتاجية للاقتصاد الرقمي (البند ٢ (ب) من جدول الأعمال)

٤١- أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد بالملاحظات الافتتاحية لحلقة النقاش الثانية. وكانت الحلقة، التي أدارها السفير والممثل الدائم لباكستان، تتألف من ممثلين عن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، و GE Digital Foundry - أوروبا، وجامعة جنيف.

٤٢- وخلال المناقشة، أكد نائب الأمين العام والمحاضرون على التغيرات السريعة في مجال التكنولوجيا الرقمية وآثارها الممكنة على المشهد الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك، والتجارة الدولية في السلع والخدمات، وإجراءات السياسة العامة اللازمة لمواكبة تلك التغيرات. وتناول المحاضرون والمشاركون أيضاً مجموعة التحديات والقضايا الملحة التي يواجهها واضعو السياسات في البلدان النامية بغية تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة من التكنولوجيا الرقمية الجديدة والتجارة الإلكترونية.

٤٣- وأفاد أحد المندوبين بأن بلداناً قد ترغب في أن تستلهم من الاستراتيجية الوطنية الجديدة التي وضعتها سلطات بلده في مجال التجارة الإلكترونية، وشكر الأونكتاد على ما قدمه من دعم لإعداد تلك الاستراتيجية.

٤٤- وأبرز ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين الحاجة إلى النهوض بالهيكل الأساسية، لا سيما أن نصف سكان العالم لا يزالون خارج نطاق استخدام الإنترنت.

٤٥- وناقش المحاضرون وبعض المشاركين ظاهرة "الفائز ينفرد بكل شيء" في مجال الاقتصاد الرقمي، وذلك من حيث قدرة البلدان النامية المحدودة على التنافس مع البلدان المتقدمة وبالنظر أيضاً إلى وجود منصات رقمية عالمية كبرى.

٤٦- وأشار محاضر إلى أن البلدان النامية استفادت من بعض الخدمات المجانية (مثل الترجمة) التي تقدمها تلك المنصات الرقمية الكبرى، في حين أثار مندوب شواغل فيما يتعلق بهيمنة هذه المنصات على السوق والقيمة التي تجنيها من البلدان النامية في شكل بيانات المستخدمين. وناقش محاضر ومشارك آخر إجراءات السياسات العامة التي يمكن اتخاذها للتصدي لهذه القضية، من قبيل الضرائب المحلية، في حين ركز محاضر ومشارك آخران على مسألة الجدوى من دعم منصات إلكترونية بديلة على الصعيد المحلي أو الإقليمي.

٤٧- وناقش بعض المحاضرين والمندوبين والمجموعات الإقليمية دور البيانات في الاقتصاد الرقمي وتناولوا بالدرس قضايا من قبيل حماية البيانات. ودعا مندوب إلى وضع إطار لمعالجة القضايا التي

أثيرت خلال المناقشة. ورداً على سؤال طرحه مندوب آخر بشأن التدفق الحر للبيانات، أشار أحد المحاضرين إلى ضرورة التمييز بين مسألة درجة اليسر المرغوبة في تدفقات البيانات عبر الحدود ومسألة السعر الذي ينبغي أن يتم على أساسه تبادل البيانات والطريقة التي ينبغي اتباعها لتقاسم القيمة التي تولدها الصفقات المتعلقة بالبيانات. ذلك أن عبارة "حرية تدفق البيانات" هي عبارة مضللة بهذا المعنى.

٤٨- وأكد بعض الوفود على الدور الهام الذي يؤديه الأونكتاد بوصفه منبراً لمناقشة تلك القضايا، بما في ذلك خلال أسبوع التجارة الإلكترونية في أفريقيا الذي يعتمز الأونكتاد تنظيمه في الفترة القادمة.

٤٩- وأعرب بعض المجموعات الإقليمية والمندوبين عن تقديرهم للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك التحليلات التي يوفرها للدول الأعضاء وبرامج التعاون التقني، من قبيل التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية.

٥٠- ودعت إحدى المجموعات الإقليمية الأونكتاد إلى تعزيز ولايته في مجال استعراض السياسات العامة، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وطلبت إلى الأونكتاد أن ينهض بعمله من أجل زيادة المكاسب الإنمائية المتأنية من هذين المجالين.

٣- سد ثغرات التسرب المالي وتعبئة الموارد المحلية والدولية لتحقيق الأهداف المتوخاة على صعيد التنمية المستدامة (البند ٢ (ج) من جدول الأعمال)

٥١- تألف الفريق الثالث للجزء الرفيع المستوى من السفير والممثل الدائم للبعثة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة (نيويورك)، والزميل العالمي البارز في جامعة أكسفورد والوزير السابق لتخطيط وتقييم السياسات العامة في توغو، ومدير شعبة التنمية الاقتصادية باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة، والوزير المفوض للبعثة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (نيويورك). وتولى أستاذ بجامعة جواهرلال نهرو في نيودلهي إدارة النقاش.

٥٢- وأكدت نائبة الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاتها الافتتاحية أن لتعبئة الموارد، المحلية والدولية على حد سواء، أهمية بالغة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، من الأساسي سد ثغرات التسرب المالي والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والحد من الفقر وعدم المساواة في البلدان النامية. وسلط أحد المحاورين وعدة مندوبين الضوء على عدم وجود تعريف متفق عليه للتدفقات المالية غير المشروعة. وشرح محاور آخر الفرق بين التدفقات المالية "غير المشروعة" و"غير القانونية"، قائلاً إن التسريبات المالية يمكن أن تكون مشروعة أو غير مشروعة من جهة، وقانونية أو غير قانونية من جهة أخرى. وأشار بعض المحاورين والمندوبين إلى أن التدفقات القانونية الخارجة، مثل تلك المرتبطة بتجنب دفع الضرائب، تشكل في العديد من الحالات الجزء الأكبر من التدفقات الخارجة، ولذلك ينبغي إدراجها ضمن التدفقات المالية غير المشروعة.

٥٣ - ولاحظ بعض المحاورين والمندوبين أن من الصعب التوصل إلى تقدير أو قياس دقيق للتدفقات المالية غير المشروعة نظراً لعدم وجود تعريف وحيد متفق عليه لهذه التدفقات. وذكر العديد من المحاورين والمندوبين أرقاماً بشأن التدفق المالي غير المشروع تتراوح ما بين ٥٠ بليون دولار سنوياً فيما يخص أفريقيا، و ٥٠٠ بليون دولار سنوياً فيما يخص آسيا. وأشار بعض المشاركين أيضاً إلى العمل الجاري الذي يقوم به الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى جانب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل وضع منهجية مشتركة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة. وعموماً، أكد المحاورون والمشاركون الأثر الكبير للخسائر على الإيرادات الحكومية، وربما على الموارد المتاحة لخطة التنمية أيضاً بسبب التسرب المالي، مثل الفساد والأنشطة الإجرامية والتهرب من الضرائب وتجنب دفعها، بالإضافة إلى استخدام العملات المشفرة مؤخراً لتحويل الأموال المتأتية من الأنشطة الإجرامية، مثلما أشار إلى ذلك أحد المتحاورين. وذكر بعض المتحاورين أن البلدان النامية تبذل جهوداً لتحسين تحصيل الضرائب، لكنها تواجه تحديات كبيرة تعيق جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد، كما أنها أحياناً لا تمتلك القدرة على اتخاذ إجراءات أو لا يؤخذ برأيها إلا قليلاً عندما تضع البلدان المتقدمة المعايير الدولية. وبالإضافة إلى الحديث عن بناء القدرات في البلدان النامية لتعزيز الإدارة الضريبية وجمع الرسوم الجمركية، قال بعض المشاركين إن مسألة التدفقات المالية غير المشروعة تتطلب تعاوناً دولياً على الصعيدين العالمي والإقليمي، بالنظر إلى طبيعتها العابرة للحدود.

٥٤ - واقترح عدة محاورين ومشاركين توصيات سياساتية مختلفة للحد من التسرب المالي، تتعلق تحديداً بإنشاء هيئة حكومية دولية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من خلال تحسين النظام المالي؛ وتعزيز الشفافية المالية العامة؛ وإعادة النظر في الحوافز الضريبية والحوافز المتصلة بها المفرطة الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والنظر في الأخذ بنهج موحد لفرض الضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات؛ وتعزيز استرداد الموجودات.

٤ - بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المتعددة التي تمسّ الناس والتنمية المستدامة (البند ٢ (د) من جدول الأعمال)

٥٥ - كان فريق الحوار الأخير من الجزء الرفيع المستوى يتألف من المبعوث الخاص لبولندا المعني بتغير المناخ؛ وسفير جامايكا لدى الأمم المتحدة (نيويورك)؛ وسفير سيراليون لدى الأمم المتحدة (جنيف)؛ وسفير الوفد الدائم لمنتدى جزر المحيط الهادئ لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛ وسفير الوفد الدائم للاتحاد الأفريقي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. وأدار حلقة النقاش نائب الأمين العام للأونكتاد.

٥٦ - أشار مدير حلقة النقاش، لدى افتتاحه المناقشة، إلى أن كل بلدان العالم تواجه اليوم صدمات اقتصادية واجتماعية وبيئية. ويمكن للآثار التي تنجر عن تلك الصدمات أن تدمر سنين من الجهود الإنمائية. وقد جرّ الاعتراف العالمي المتزايد بأوجه التفاعل بين الكوارث الطبيعية والأزمات الناجمة عن النشاط البشري بلداناً عديدة إلى أن تصمم وتنفذ استراتيجيات وطنية للصمود في وجه تلك الصدمات بما يكفل لها الحد من الأضرار وتعزيز جهود الإنعاش.

٥٧- وشدد محاور على أن الصدمات البيئية الناشئة عن تغير المناخ يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً في الممتلكات الشخصية والهياكل الأساسية والصحة والإنتاج الزراعي. وقد وُقِر اتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الدعم المالي للبلدان النامية التي تسعى إلى وضع وتنفيذ تدابير تهدف إلى تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وشدد معظم المحاضرين على حاجة الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وكذلك البلدان النامية في أفريقيا إلى بناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ وفي مواجهة الصدمات الاقتصادية والمتصلة بالصحة.

٥٨- وبيّن عدة محاضرين كيف أن جهود هذه البلدان الرامية إلى تعزيز قدرتها على الصمود ترتبط ارتباطاً مباشراً بتحقيق المزيد من التقدم نحو تنوع اقتصاداتها وتعزيز إنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة وإدماج اقتصاداتها في سلاسل القيمة العالمية. وأشار أحد المحاضرين إلى أن البلدان الأفريقية التي توقعت حدوث تقدم بعد قرارها فتح اقتصاداتها منذ سنوات مضت، بدأت الآن في تطوير اقتصاد إقليمي أقوى يحقق قدراً أكبر من الاكتفاء الذاتي من خلال منطقة التجارة الحرة القارية. وبيّن محاضر آخر كيف أن بلداناً نامية كثيرة مثقلة بالديون تجد نفسها عاجزة عن تخصيص المزيد من الموارد المالية لتنمية الهياكل الأساسية الوطنية اللازمة لدفع عجلة التجارة والحد من سرعة تأثيرها بالصدمات البيئية. وأفاد محاور آخر بأن زيادة نسبة الديون التي تحولها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى التزام بصون البيئة يمكن أن تساهم بدرجة كبيرة في التصدي للصعوبة التي ينطوي عليها إيجاد التمويل اللازم للتدابير الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، ولا سيما التدابير ذات الصلة بتغير المناخ، بما في ذلك في قطاعي الطاقة والنقل.

٥٩- وذهب بعض المندوبين إلى القول إن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً أمرٌ ضروري لزيادة دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية على الصعيد الوطني لبناء قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات. وشدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على أن بناء القدرة على الصمود عملية متواصلة وأن الأخذ بنهج محوره البشر مسألة هامة لدى وضع وتنفيذ استراتيجيات بناء القدرة على الصمود. وأكد مندوب آخر على أن البلدان النامية هي الحلقة الأضعف في مواجهة الصدمات البيئية وأنها تحتاج إلى دعم مالي لتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات البيئية.

جيم - الجزء العادي

٦٠- عُقد الجزء العادي من الدورة الخامسة والستين، الجزء الأول، لمجلس التجارة والتنمية في الفترة من ٦ إلى ٨ وفي ٢٥ و٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

١- التقرير السنوي المقدم من الأمين العام (البند ٤ من جدول الأعمال)

٦١- أشارت نائبة الأمين العام للأونكتاد إلى أنها تقدم هذا البند من جدول الأعمال باسم الأمين العام للأونكتاد، الذي كان يودّ الحضور لكنه للأسف يقوم ببعثة رسمية. وقالت إنها واثقة من أنها ستستطيع الرد على أي أسئلة تطرحها الوفود. واستناداً إلى البيان الذي أدلى به الأمين

العام للأونكتاد بشأن هذا البند من جدول الأعمال^(١)، سلطت نائبة الأمين العام الضوء على المجالات التي قدم فيها الأونكتاد مساهمات كبيرة، بما في ذلك العمل الرامي إلى دعم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وعملية رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً وتمويل التنمية الاقتصادية وسد الفجوة الرقمية.

٦٢- وأعرب ممثلون عن بعض المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين عن قلقهم لعدم حضور الأمين العام للأونكتاد جلسة مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. وأثنى بعض المندوبين على التقرير السنوي المقدم من الأمين العام والتمسوا في الوقت نفسه مزيداً من المعلومات عن الإدارة القائمة على النتائج، والميزانية، وتحقيق توافق الآراء. وطلب أحد الوفود توضيحات بشأن الكمية الكبيرة من نفقات التعاون التقني التي تركز على الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وردت نائبة الأمين العام بأن الأمانة سعت إلى أخذ طلبات جميع الجهات المعنية في الاعتبار عند إعداد التقرير السنوي. والنفقات المتعلقة بالهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة متأتية في المقام الأول من الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للنظام الآلي لبرنامج البيانات الجمركية، وهو أكبر برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني. واقترحت على الوفود أن تقر البيان المتعلق بهذا البند من بنود جدول الأعمال والتقرير السنوي للأونكتاد لعام ٢٠١٧، الذي وُضع للإبلاغ عن أنشطة الأونكتاد على أساس أهداف التنمية المستدامة وتضمّن أمثلة عما لعمل الأونكتاد من أثر مباشر على المجتمعات المحلية في البلدان النامية.

٢- التنمية الاقتصادية في أفريقيا (البند ٥ من جدول الأعمال)

٦٣- أعرب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من الوفود عن تقديرهم لتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٨: الهجرة والتحوّل الهيكلي، وأشاروا إلى أنه يأتي في الوقت المناسب بالنظر إلى احتلال مسألة الهجرة مكانة بارزة في جدول الأعمال العالمي.

٦٤- وأشادت عدة مجموعات إقليمية وعدة وفود بتركيز التقرير على مساهمة الهجرة فيما بين البلدان الأفريقية في التحوّل الهيكلي وعلى تحليل هذه المساهمة، مع الإشارة إلى النهج الجديد والابتكاري الذي اعتمده. وسلّطت بعض المجموعات الإقليمية الضوء على توصيات التقرير بشأن موازنة سياسات الهجرة والتجارة والاستثمار، وضرورة الاستفادة من الاستثمارات في الهياكل الأساسية والطاقة لدعم تطوير سلاسل القيمة السلعية، ودعم المجتمع الدولي إنشاء آليات كفيلة بتمكين الهجرة من المساهمة في التحوّل الهيكلي في أفريقيا. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى أن تركيز التقرير على الهجرة والتحوّل الهيكلي وتوصياته العملية جاء منسجماً مع ولاية الأونكتاد.

٦٥- وأبرزت عدة وفود أهمية اليد العاملة المهاجرة. واعتبرت أن التخلي عن تفضيل الرعايا المغاربة وإلغاء رسوم رخصة العمل للعمال من الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا ممارسات جيدة في تسهيل هجرة اليد العاملة.

(١) أدلى به الأمين العام للأونكتاد في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨ أثناء الجلسة العامة الافتتاحية للدورة الخامسة والستين، الجزء الأول، لمجلس التجارة والتنمية. ووُزعت نسخ من البيان في قاعة الاجتماع.

- ٦٦- وأشارت عدة مجموعات إقليمية وعدة وفود إلى أهمية تحويلات المهاجرين بالنسبة للاقتصادات الأفريقية. وقالت بعض الوفود إن ارتفاع تكلفة التحويل المالي يحد من قدرة تحويلات المهاجرين على المساهمة في التنمية الأفريقية.
- ٦٧- وسلّطت بعض المجموعات الإقليمية وبعض الوفود الضوء على مساهمة الهجرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حين أشادت عدة وفود بتركيز التقرير على المسألة الجنسانية.
- ٦٨- ورحبت بعض المجموعات الإقليمية وبعض الوفود باعتماد منطقة التجارة الحرة في القارة الأفريقية. واعتُبر أن سوق النقل الجوي الأفريقية الموحدة والبروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص مسألتان حاسمتان لدعم الأهداف المتعلقة بالهجرة.
- ٦٩- وأقرت عدة وفود بأن الهجرة وسياسة الهجرة تتسمان بالتعقيد وبطبيعة تتداخل فيها عدة قطاعات. وأشار أحد الوفود إلى ضرورة بذل جهود لإحلال سياسات الهجرة ضمن أطر إقليمية.
- ٧٠- ولاحظت مجموعة إقليمية أخرى أن التقرير بمثابة مساهمة كبيرة في المشاورات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وقدّم الحُجّة لدعم ركيزة التنمية في إطار الاتفاق العالمي. وشددت أمانة الأونكتاد على الحاجة إلى عمل جماعي بشأن إدارة الهجرة ودعم ركيزة التنمية في إطار الاتفاق العالمي. وسيعد الأونكتاد لقاءً رفيع المستوى بشأن الهجرة أثناء الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٣- التكنولوجيا والابتكار كوسيلة فعالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (البند ٦ من جدول الأعمال)

- ٧١- أدلى نائب الأمين العام للأونكتاد، أثناء الجلسة، بملاحظات افتتاحية في إطار هذا البند من جدول الأعمال.
- ٧٢- ثم قدم مدير شعبة الأونكتاد المعنية بالتكنولوجيا واللوجستيات عرضاً، وتبادل فريق من خبيرين الرؤى بشأن فرص تسخير التكنولوجيات الرائدة لصالح التنمية المستدامة والتحديات المتصلة بذلك. وأبرزت المناقشة الدور الذي تؤديه التكنولوجيات الرائدة في المساعدة على بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وشددت على أوجه القصور في القدرات التكنولوجية، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، باعتبارها عقبة رئيسية تعترض سبل تسخير إمكانات التكنولوجيا. وتألّف الفريق من كبير الموظفين التنفيذيين لمعهد التكنولوجيات التحويلية ومؤسس معهد التكنولوجيات التحويلية على الصعيد العالمي، التابع للمختبر الوطني لورانس بيركلي، ومدير مجلس البحوث العلمية والصناعية في غانا.
- ٧٣- وأثنى ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين على الأونكتاد تنويعاً بالتنوع والأهمية اللتين اتسم بهما تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٨: تسخير التكنولوجيات الرائدة من أجل التنمية المستدامة. ولاحظت إحدى المجموعات الإقليمية أن التقرير استأثر باهتمام جميع الدول الأعضاء. وأعربت بعض الوفود عن ارتياحها لمناقشة التكنولوجيا في سياق عمل الأونكتاد، واقترحت إدراج هذا الموضوع في جداول الأعمال المقبلة لمجلس التجارة والتنمية.

٧٤- وبيّنت إحدى المجموعات الإقليمية أن هناك حاجة إلى تحقيق التوازن فيما يتعلق بالاستثمار في التكنولوجيات الرائدة لصالح البلدان النامية، كيما تصبح أداة لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. وأشار أحد المندوبين إلى أن أقل البلدان نمواً بحاجة إلى وضع استراتيجية لاعتماد التكنولوجيات الرائدة. وشدد مندوب آخر على أهمية الإجراءات الرامية إلى دعم البلدان النامية للحوّل دون زيادة اتساع الفجوات التكنولوجية القائمة.

٧٥- وأبرز عدة مندوبين أهمية نقل التكنولوجيا بوصفه لبنة أساسية تنهض عليها الجهود الرامية إلى زيادة القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وشرطاً أساسياً لا غنى عنه في سبيل تسخير الإمكانيات الكاملة للتكنولوجيات الرائدة. وأشارت بعض الوفود إلى أن تعزيز بيئة تنظيم المشاريع داخل الحدود الوطنية، بما في ذلك لصالح النساء، أمر ضروري لضمان توافر الفرص الفعلية والمستدامة للحصول على التكنولوجيات.

٧٦- وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة أن تنظر جميع الجهات المعنية ذات المصلحة في التحديات الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التغيير التكنولوجي المتسارع، وتنظر في تقديم إسهامات في هذا الشأن في شكل استراتيجيات وطنية وإقليمية. وشدد بعض المندوبين على أن الاستثمار الخاص ينبغي أيضاً أن يشكل، علاوة على المعونة، وسيلة لحشد الموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية ودعماً للبلدان النامية غير الساحلية (البند ٧ من جدول الأعمال)

٧٧- سلط مدير شعبة الأونكتاد المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة الضوء، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، على تنامي الإرادة السياسية والوعي بضرورة التصدي للتحديات التي تعترض البلدان النامية غير الساحلية. وأعرب عن القلق من أن الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان النامية غير الساحلية منذ اعتماد برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ يُعرض للخطر قدرة هذه البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ثم قدمت أمانة الأونكتاد عرضاً عاماً للأنشطة التي اضطلعت بها دعماً للبلدان النامية غير الساحلية.

٧٨- وأشار ممثلو عدة مجموعات إقليمية وبعض المندوبين إلى التحديات المستمرة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، والحاجة إلى بذل مزيد من الجهود في مجال تيسير التجارة والنقل، وبناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التحول الهيكلي. وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية عن القلق إزاء التباطؤ المسجل في الآونة الأخيرة في نمو البلدان النامية غير الساحلية، بينما لاحظت مجموعة إقليمية أخرى انخفاض حصة البلدان النامية غير الساحلية من المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وسلطت مجموعة إقليمية أخرى الضوء على التدابير التي اتخذتها لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية وإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق، وشددت على أهمية تحسين التعاون على تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في البلدان النامية غير الساحلية. وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أن ما يقوم به الأونكتاد من عمل في سبيل استحداث مؤشر للقدرات الإنتاجية أمر أساسي بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. وطلب إلى

الأمانة أن تقدم أيضاً المزيد من البيانات المصنفة عن المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية حصراً. وطلب أحد المندوبين إلى الأونكتاد أن يأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجه بلدان المرور العابر في ما يضطلع به من عمل بشأن تيسير النقل. وطلب مندوب آخر إلى الأونكتاد أن يعمل على تعزيز برنامجه المتعلق باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٧٩- وأعرب العديد من المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين عن تقديرهم للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد دعماً للبلدان النامية غير الساحلية، وعن تقديرهم للتقرير المقدم. ووجهت بعض المجموعات الإقليمية، شأنها شأن أحد المندوبين، دعوة إلى الأونكتاد كي يقدم دعماً فنياً لعملية استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا. ودعا العديد من المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين الدول الأعضاء إلى تقديم المزيد من الدعم لعمل الأونكتاد بشأن البلدان النامية غير الساحلية. وطلبت إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين تعزيز قسم البلدان النامية غير الساحلية داخل الأونكتاد عن طريق زيادة مخصصاته من الموارد. وعلاوة على ذلك، دعا ممثل المجموعة الإقليمية إلى تعزيز التعاون فيما بين الشعب بشأن البلدان النامية غير الساحلية. واستفسر مندوب آخر عن الموارد المخصصة حالياً للبلدان النامية غير الساحلية في الأونكتاد، وتساءل عن كم يحتاجه الأونكتاد من موارد كي يصبح قادراً بالكامل على تنفيذ ولايته المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية. وأحاطت أمانة الأونكتاد علماً بطلب الحصول على مزيد من المعلومات عن الموارد، معربة عن موافقتها على أهمية هذه المسألة التي ستطرح للنقاش في المحفل المناسب.

٥- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (البند ٩ من جدول الأعمال)

٨٠- قدم مدير شعبة الأونكتاد المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، في كلمته الافتتاحية، لمحة عامة عن الحالة الاقتصادية في أقل البلدان نمواً. وأوضح أن البيئة الاقتصادية العالمية لأقل البلدان نمواً قد تدهورت وأصبحت متزايدة الصعوبة. وأضاف أن من الممكن تحسين الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً بدرجة كبيرة من خلال بناء قدرتها على التحمل الاقتصادي للصدمات الخارجية، بسبل منها إعادة توجيه السياسات المحلية وإعادة التوازن لتدابير الدعم الدولي من أجل التركيز على تعزيز القدرات الإنتاجية والتنوع والتحول الهيكلي الشامل. وعرض المدير حالة البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لدعم أنغولا كنموذج للتعاون بين الشعب لصالح أقل البلدان نمواً. ولاحظ أن من شأن التحول من تمويل قائم على المشاريع إلى دعم أكثر تكاملاً قائم على البرامج أن تكون له مزايا مباشرة طويلة الأجل في دعم أقل البلدان نمواً. وبعد ذلك، قدمت أمانة الأونكتاد التقرير المتعلق بمساهمتها في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول).

٨١- وأعرب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية عن تقديرهم للأنشطة التي يقوم بها الأونكتاد في سياق تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وألقى العديد من المجموعات الإقليمية الضوء على التحديات المواجهة في التنفيذ من أجل تحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول. وذكرت هذه المجموعات، على سبيل المثال، نقصاً في تحقيق هدف الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، والوصول إلى التنوع الاقتصادي، ومضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نمواً، وزيادة مشاركة أقل البلدان نمواً

في سلاسل القيمة. وشدد العديد من المجموعات الإقليمية على أهمية تحسين الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً لتحقيق التحول الهيكلي وزيادة القدرات الإنتاجية. وأكدت إحدى المجموعات أن التنمية المستدامة لا تُحقق إلا عن طريق التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي. وسلم فريق إقليمي آخر بالآثار غير المباشرة للقدرات الإنتاجية على الاقتصاد. وأشارت عدة مجموعات إقليمية إلى أن للتحول الهيكلي والقدرات الإنتاجية أهمية فائقة لكي تتجاوز أقل البلدان نمواً مرحلة الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً. وشجعت إحدى المجموعات الإقليمية الأونكتاد على مواصلة التعاون مع وكالات أخرى ورحبت بجهود الأونكتاد في البحث عن الأموال اللازمة لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وأكد ممثل مجموعة إقليمية أخرى دعمه لأقل البلدان نمواً وذكر أمثلة (المساعدة الإنمائية الرسمية وتيسير التجارة والاستثمار ومشروع أنغولا). واقترح كذلك أن ينظر مجلس التجارة والتنمية في دوراته المقبلة في تقرير أقل البلدان نمواً والأنشطة المضطلع بها لدعم أقل البلدان نمواً في إطار بند واحد من بنود جدول الأعمال.

٦- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٨٢- قدم رئيس مجلس التجارة والتنمية معلومات أساسية عن الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتنفيذ المرحلة الثانية من تنشيط الآلية الحكومية الدولية، في إطار ولاية مافيكيانو نيروبي. وأعرب ميسر الفريق الاستشاري الجامع المعني بعملية المرحلة الثانية عن شكره للمندوبين على ما أبدوه طوال العملية من التزام بمساعدة الأونكتاد في إعادة تركيز مهمته ومسؤوليته لتنفيذ مافيكيانو نيروبي من أجل دعم الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٣- وخلال نظر المجلس في مشروع مقرر بعنوان "تنشيط الآلية الحكومية الدولية القائمة" بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال، أكد أحد الوفود مجدداً أن بإمكان الدول الأعضاء، بعد تجاوز المرحلة الثانية، أن تواصل النظر في الكيفية التي يمكن بها تحسين المداولات والكيفية التي تساهم بها في التغلب على الصعوبات الإنمائية.

٨٤- ولاحظ وفد آخر أن مافيكيانو نيروبي كان قد حدد أهدافاً للسنتين المقبلتين وأعرب عن استعداده للعمل مع الأمانة باستمرار من أجل "إعادة الأونكتاد إلى سابق عظمته".

٨٥- وأعربت بعض الوفود عن ارتياحها لوثيقة مشاريع المقررات وأعربت عن أملها في إمكانية مناقشة مزيد من الأفكار في المؤتمر المقبل الذي يُنظَّم كل أربع سنوات. وقال أحد المندوبين إن على الوفود ألا تنتظر حتى انعقاد المؤتمر المقبل لمناقشة الآلية الحكومية الدولية، بل عليها بالأحرى أن تسعى إلى التحدث عن ذلك في أقرب وقت ممكن.

٧- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي (البند ١١ من جدول الأعمال)

٨٦- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ناقش فريق رفيع المستوى ضمّ نائب الأمين العام للأمم المتحدة، ووزير الشؤون الخارجية والتكامل الأوروبي في جمهورية مولدوفا، والمدير الإداري

والتنفيذي لشركة كينيا للكهرباء والإنارة، والشريك المؤسس لشركة Enekiو (فرنسا)، موضوع الحصول على الطاقة كوسيلة لتحقيق التحول في أقل البلدان نمواً.

٨٧- وأبرز الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، كيف أن الطاقة تشكل أداة تمكن من تحقيق التحول الهيكلي. وأشار إلى أن تحقيق الطموحات التي يعكسها الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة يتطلب تحديد مهام قابلة للتنفيذ ونتائج قابلة للقياس في مجال الاستثمار والحصول على الطاقة وتوفير خدمات ذات جودة أعلى. كما أشار إلى أن الفجوة الكهربائية بين أقل البلدان نمواً والاقتصادات النامية/المتقدمة الأخرى آخذة في الاتساع، وبالتالي فإن التقدم الذي تحرزته أقل البلدان نمواً سيحدد بدرجة كبيرة ما إذا كانت هذه البلدان ستحقق الهدف ٧ أم لا.

٨٨- وأفادت المحاضرة الأولى بأن الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة هو "الخيط الذهبي" الذي يؤمن الربط مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، فضلاً عن اتفاق باريس. وأشارت إلى الفجوة الكبيرة في تمويل الحصول على الطاقة كوسيلة لتحقيق التحول، وناشدت المجتمع الدولي أن يواصل مداولاته بشأن تمويل التنمية المستدامة. ودعت أيضاً إلى تعزيز نقل التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نمواً، بوسائل منها زيادة فعالية تدابير الدعم الدولي.

٨٩- وأشار المحاضر التالي إلى بيان وزاري بشأن إصلاح نظام إعانات الوقود الأحفوري الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، ودعا إلى تجديد الجهود المبذولة على الصعيد الدولي بغية الإنهاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري وإعادة توجيه الموارد نحو الطاقة المتجددة. واستناداً إلى تجربة جمهورية مولدوفا، سلط الضوء على أهمية التدابير القائمة على السوق لتيسير الانتقال نحو مصادر الطاقة النظيفة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

٩٠- وسلط المحاضر التالي الضوء على الدروس الهامة التي يمكن أن تستفيد منها أقل البلدان نمواً استناداً إلى تجربة كينيا. وشدد على أهمية إنشاء نظام مختلط لتوليد الكهرباء والأخذ بنهج اللامركزية في مجال توليد الكهرباء. وأشار إلى أهداف السياسات الإيجابية التي رسمها البلد في مجال الحصول على الطاقة، مشيراً إلى أن الإعانات والموارد العامة تبقى ضرورية لإيجاد الإعانات اللازمة من أجل الربط بشبكة الكهرباء في الكيلومتر الأخير. وفي الختام، دعا إلى الاستفادة أكثر من التعاون بين الجنوب والجنوب وزيادة الاعتماد على مجامع الطاقة الإقليمية.

٩١- وأفاد آخر المحاضرين بأن جهات فاعلة عديدة تعتمد استراتيجيات قائمة بذاتها لتحقيق أثر اقتصادي ذي شأن في مجال الحصول على الطاقة. واستناداً إلى تجربة شركة Enekiو في المناطق الريفية في السنغال، سلط الضوء على أهمية العمل بشكل متزامن على جانبي العرض والطلب مع إشراك المجتمعات المحلية. وقدّم أمثلة على شبكات صغيرة محكمة التصميم قادرة على تزويد الكهرباء بنفس السعر المعمول به في دكاور وعلى بلوغ مستويات ربحية مقبولة حتى في المناطق النائية. ومع ذلك، وجه المحاضر النظر إلى أن الضمانات التي تقدمها المصارف الإنمائية الإقليمية تؤدي دوراً رئيسياً في هذا الشأن.

٩٢- وأثنى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين على الأونكتاد لما يسطع به من أنشطة في مجال الحصول على الطاقة كوسيلة لتحقيق التحول، وأشاروا إلى أن هذه الأنشطة ستشكل مساهمة هامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقرر تنظيمه في عام ٢٠١٨ بشأن

التنمية المستدامة. وأعلنوا تأييدهم للدعوة من أجل تعزيز التدابير التي ترمي إلى النهوض بنقل التكنولوجيا. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ينبغي ألا تُنفذ بطريقة انتقائية. وأكدت أن أقل البلدان نمواً بإمكانها أن تفعل المزيد من أجل تعبئة الموارد المحلية. ولاحظ بعض المحاضرين أن أهداف التنمية المستدامة تشكل فعلاً إطاراً فريداً من نوعه، وأكدوا في الوقت ذاته أن الطاقة تؤدي أيضاً دوراً أساسياً في تهيئة الظروف الملائمة للتنمية ودفع عجلة التحول الهيكلي.

٩٣- ولاحظت محاضرة كيف أن تعقيد الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة يؤكد الحاجة إلى الإصلاح الجاري حالياً للمنظومة الإنمائية للأمم المتحدة بغية تحقيق الطموحات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. ورداً على طلب توضيح من أحد المندوبين، أفادت بأنه من المقرر عقد إحاطات إعلامية مع الوفود والأفرقة القطرية لتناول هذه المسائل بمزيد من التفصيل، مشيرةً إلى ضرورة إجراء دراسة دقيقة للكيفية التي تعمل بها آليات التمويل المختلط.

ثالثاً- المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل

ألف- افتتاح الدورة

٩٤- افتتح السيد تودور أوليانوفتششي (جمهورية مولدوفا)، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته الرابعة والستين، المنتهية ولايته، الدورة الخامسة والستين للمجلس في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٩٥- انتخب المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) ١١٦٤، المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، السيد سليم بدورة (لبنان) رئيساً للدورة الخامسة والستين للمجلس.

٩٦- وقام المجلس بانتخاب أعضاء المكتب للعمل في مكتب المجلس في دورته الخامسة والستين، وذلك بانتخاب نواب الرئيس أثناء الجلسة العامة (الافتتاحية) ١١٦٤. وسيتم تناول الترشيحات الباقية في وقت لاحق. ووفقاً لذلك، كان أعضاء المكتب المنتخبون كما يلي:

الرئيس: السيد سليم بدورة (لبنان)

نواب الرئيس: السيد راجيف ك. شاندر (الهند)

السيد وليد دودش (تونس)

السيد رمسيس جوزيف كلياند (غانا)

السيد أوفي بيتري (ألمانيا)

السيد ريوسوكي كوانا (اليابان)

السيد دانييل كارل (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد تافو لوميسست (إستونيا)

المقررة: السيدة جولي إيموند (كندا)

٩٧- وأشارت مندوبة إلى أنه، على أساس المعاملة بالمثل، لا يمكن تحقيق توافق الآراء بشأن الترشيحات من مجموعتها الإقليمية فيما يتعلق بالمرشحين من مجموعة البلدان التي وقّعت على إعلان ليما المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧.

٩٨- ووفقاً للممارسة المتبعة، اتفق المجلس على إشراك المنسقين من المجموعات الإقليمية ومجموعات الأونكتاد الأخرى المعترف بها بصورة كاملة في عمل مكتب المجلس.

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٩٩- أقر المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) ١١٦٤، جدول الأعمال المؤقت للدورة، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/65(1)/1، مع إدخال تعديل يعكس إرجاء المناقشة المتعلقة بالبند الأصلي ٧ بشأن الاستثمار من أجل التنمية حتى الجزء الثاني من الدورة الخامسة والستين، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (انظر المرفق الأول)^(٢).

١٠٠- ووافق المجلس على أن يتم تعديل برنامج الدورة بناءً على ذلك وإجراء المناقشة العامة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

دال- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٨

١٠١- انتخب المجلس، في جلسته العامة ١١٧٠، أعضاء الهيئة الاستشارية لفترة سنة واحدة، من حزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩، على النحو التالي: السيد ستيفن ن. كاراو (كينيا)؛ السيد كريستوفر أونيانغا آبار (أوغندا)؛ السيدة مارغريت كايجا (زامبيا)؛ السيد عبد الله ناصر الرحبي (عمان)؛ السيد طاهر حسين أندرابي (باكستان)؛ السيد دييغو أولستيا (إكوادور)؛ السيد وقيف صديقوف (أذربيجان)؛ السيد ميشال كابلان (تشيكيا)؛ السيدة جولي إيموند (كندا).

١٠٢- ووافق المجلس أيضاً على أن يرأس رئيس المجلس الهيئة الاستشارية للفترة نفسها.

(٢) أُعيد تقييم بنود جدول الأعمال ذات الصلة بما يعكس هذا التغيير.

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

١٠٣- لم تُعرض على المجلس أي طلبات جديدة من أجل النظر فيها. وترد في الوثيقة TD/B/IGO/LIST/11 قائمة بالهيئات الحكومية الدولية الحائزة على مركز لدى الأونكتاد، البالغ عددها ١١٥ هيئة حالياً.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

١٠٤- وافق المجلس، في جلسته العامة ١١٧٠، على خمسة طلبات جديدة، ورد أحدها من منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية (TD/B/65(1)/R.1)، لمنحه مركز المراقب لدى الأونكتاد في إطار الفئة الخاصة، بينما وردت الطلبات الأربعة الأخرى من كل من مجلس الأعمال التجارية الأوروبي من أجل أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط (TD/B/65(1)/R.2)، ومكتب ستشتينغ للدعوة إلى التجارة المنصرفة (TD/B/65(1)/R.3)، ومبادرة تيراواط (TD/B/65(1)/R.4)، ومجلس التجارة والتنمية الاقتصادية (TD/B/65(1)/R.5)، للحصول على مركز المراقب لدى الأونكتاد في إطار الفئة العامة^(٣).

استعراض جدول الاجتماعات

١٠٥- وافق المجلس، في جلسته العامة (الختامية) ١١٧٤، على جدول الاجتماعات للفترة المتبقية من عام ٢٠١٨، مع تغيير موعد اجتماع لجنة التجارة والتنمية ليصبح من ١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨^(٤).

عضوية الفرقة العاملة

١٠٦- تظل عضوية الفرقة العاملة، التي وافق عليها المجلس في دورته الرابعة والستين، على النحو التالي: الاتحاد الروسي، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوغندا، وباكستان، والبرازيل، وبنما، وبيلاروس، والجزائر، والصين، وفرنسا، وفنلندا، وكازاخستان، والنمسا، ونيجيريا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)

١٠٧- استعرض المجلس، في جلسته العامة الختامية، قائمة الدول الأعضاء في الأونكتاد (TD/B/INF.235). وسيتم تحديث قائمة العضوية بحيث تعكس التغيير في عضوية المؤتمر وتعكس التغييرات الرسمية في أسماء البلدان. وستصدر قائمة العضوية المحدثة تحت رمز الوثيقة TD/B/INF.239.

(٣) ستصدر القائمة المستكملة تحت رمز الوثيقة TD/B/NGO/LIST/23.

(٤) سيصدر الجدول الرسمي تحت رمز الوثيقة TD/B/INF.240.

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٠٨ - في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أُبلغ المجلس بأن الإجراءات التي أُخذت في دورته الخامسة والستين، الجزء الأول، لا تترتب عليها آثار مالية إضافية.

هاء- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

١٠٩ - اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، تقرير المكتب المتعلق بوثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة الخامسة والستين، الجزء الأول، للمجلس، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/65(1)/L.2.

واو- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

١١٠ - قرر مجلس التجارة والتنمية في جلسته العامة الختامية إحالة النظر في جدول الأعمال المؤقت لدورته السادسة والستين إلى الجزء الثاني من الدورة الخامسة والستين للمجلس، المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

زاي- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

(البند ١٣ من جدول الأعمال)

١١١ - أقرّ مجلس التجارة والتنمية أيضاً، في جلسته العامة الختامية، جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية السابعة والستين، المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية أتيحت في القاعة (المرفق الثاني).

حاء- مسائل أخرى

(البند ١٤ من جدول الأعمال)

١١٢ - قدم رئيس مجلس التجارة والتنمية، في الجلسة العامة (الختامية) ١١٧٤ للمجلس، أربع قضايا للنظر فيها.

١١٣ - ووافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت وعلى تغيير موعد انعقاد الدورة العاشرة للجنة التجارة والتنمية ليصبح من ١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية أتيحت في القاعة (المرفق الثالث)^(٥).

(٥) انظر أيضاً الفقرة ١٠٥ أعلاه.

- ١١٤ - ووافق المجلس أيضاً على الموضوع والأسئلة الإرشادية للدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (المرفق الرابع).
- ١١٥ - ووافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من دورته الخامسة والستين الذي سيعقد في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية أُتيحت في القاعة (المرفق الخامس).
- ١١٦ - ووافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، المقرر عقدها في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (المرفق السادس).

طاء - اعتماد التقرير

(البند ١٥ من جدول الأعمال)

١١٧ - اعتمد المجلس، في جلسته العامة الختامية، تقريره على النحو الوارد في الوثائق TD/B/65(1)/L.1 و Add.1 إلى Add.9، وفي الوثيقة Add.10 التي ستصدر لاحقاً بشأن البند ٥ من جدول الأعمال والموجز الأطول المتعلق بالجلسة العامة الافتتاحية والبند ٣ من جدول الأعمال. وسيتضمن التقرير الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند ٥، وجداول الأعمال المؤقتة والمواضيع والأسئلة الإرشادية التي وافق عليها المجلس، وستعكس وقائع الجلسة العامة الختامية وتتضمن المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل أخرى. وأذن المجلس أيضاً للمقررة بأن تقوم، تحت سلطة الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير المقدم إلى الجمعية العامة حسب الاقتضاء، مع الأخذ في الاعتبار وقائع الجلسة العامة الختامية.

جدول أعمال الدورة الخامسة والستين، الجزء الأول، لمجلس التجارة والتنمية

- ١- المسائل الإجرائية:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
 - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
 - (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية
- ٢- الجزء الرفيع المستوى:
 - (أ) الطرق الجديدة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعالج أزمة تعددية الأطراف والتجارة وآلياتها في مجال التنمية، فضلاً عن ماهية مساهمة الأونكتاد
 - (ب) السياسات الصناعية وسياسات القدرة الإنتاجية للاقتصاد الرقمي
 - (ج) سد ثغرات التسرب المالي وتعبئة الموارد المحلية والدولية لتحقيق الأهداف المتوخاة على صعيد التنمية المستدامة
 - (د) بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المتعددة التي تمسّ الناس والتنمية المستدامة
- ٣- المناقشة العامة
- ٤- التقرير السنوي المقدم من الأمين العام
- ٥- التنمية الاقتصادية في أفريقيا
- ٦- التكنولوجيا والابتكار كوسيلة فعالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- ٧- أنشطة الأونكتاد لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية ولدعم البلدان النامية غير الساحلية
- ٨- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
- ٩- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠
- ١٠- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر
- ١١- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

- ١٢ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- (أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٨
- (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس
- (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- (د) استعراض جدول الاجتماعات
- (هـ) عضوية الفرقة العاملة
- (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة (د-١٩)
- (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
- ١٣ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية
- ١٤ - مسائل أخرى
- ١٥ - اعتماد التقرير

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢- التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٨: تنظيم المشاريع من أجل التحول الهيكلي - لا لبقاء الأمور على حالها
- ٣- تقريراً الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتيها السادسة والسبعين والسابعة والسبعين
- ٤- تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
- ٥- تقرير لجنة التجارة والتنمية
- ٦- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السابعة والستين

المرفق الثالث

جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة للجنة التجارة والتنمية

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تقارير اجتماعات الخبراء
 - (أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة:
 - ١' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
 - ٢' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية
 - ٣' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي
 - (ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
 - (ج) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك
- ٤- التجارة والتعاون المتعدد الأطراف والتنمية المستدامة
- ٥- تقرير مرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

المرفق الرابع

الموضوع والأسئلة الإرشادية للدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

الموضوع

قيمة البيانات ودورها في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وما يترتب على ذلك من آثار على صعيد التجارة والتنمية الشاملتين

الأسئلة الإرشادية

- ما هو دور وقيمة البيانات في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في سياق التجارة والتنمية الشاملتين؟
- ما هي الفرص والتحديات الرئيسية المرتبطة بإدارة وتنظيم البيانات وتدفعات البيانات؟
- ما هي السياسات العامة والأنظمة والترتيبات المؤسسية في مختلف البلدان والمناطق من أجل تسخير وحماية البيانات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وسدّ الفجوات الرقمية بما في ذلك فيما بين البلدان وداخلها وفيما يتعلق بالشباب، والاقتصاد في الأرياف، والمشاريع الصغيرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والنوع الجنساني؟
- كيف يمكن للبلدان النامية أن تبني قدراتها، بما في ذلك المهارات اللازمة من أجل استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، من قبيل الدراسات التحليلية للبيانات الضخمة والدكاء الاصطناعي؟

المرفق الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين، الجزء الثاني، لمجلس
التجارة والتنمية

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
- ٢- تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد لنتائج المؤتمر الذي ينظم كل أربع سنوات
- ٣- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة
- ٤- التنمية الاقتصادية في أفريقيا
- ٥- الاستثمار من أجل التنمية
- ٦- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني
- ٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية
- ٨- مسائل أخرى
- ٩- اعتماد التقرير

جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تقارير اجتماعات الخبراء
- (أ) تقرير اجتماع الخبراء المتعدّد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة
- (ب) تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
- ٤- الاستثمار وتنظيم المشاريع من أجل التنمية
- ٥- العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تنمية المشاريع
- ٦- تقرير مرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة
- ٧- مسائل أخرى
- ٨- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

المرفق السابع

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول الأعضاء التالية في مجلس التجارة والتنمية:	
بولندا	الاتحاد الروسي
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	إثيوبيا
بيرو	أذربيجان
بيلاروس	الأرجنتين
تايلند	الأردن
تركيا	إسبانيا
ترينيداد وتوباغو	أستراليا
تشيكيا	إستونيا
توغو	إسرائيل
تونس	إكوادور
جامايكا	ألبانيا
الجبلة الأسود	ألمانيا
الجزائر	الإمارات العربية المتحدة
الجمهورية العربية السورية	إندونيسيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	أوغندا
جمهورية تنزانيا المتحدة	إيران (جمهورية - الإسلامية)
جمهورية كوريا	إيطاليا
جمهورية مولدوفا	باراغواي
جنوب أفريقيا	باكستان
جورجيا	البحرين
جيبوتي	البرازيل
زامبيا	بربادوس
زمبابوي	البرتغال
سري لانكا	بلجيكا
السلفادور	بلغاريا
سلوفينيا	بنغلاديش
السنغال	بنما
السودان	بنن
السويد	بوركينا فاسو
سيراليون	بوروندي

* تتضمن قائمة الحضور المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/65(1)/INF.1.

ليبيا	صربيا
ليسوتو	الصين
ماليزيا	العراق
مدغشقر	عمان
مصر	غابون
المغرب	غانا
المكسيك	غواتيمالا
المملكة العربية السعودية	غيانا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	الفلبين
منغوليا	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
موريشيوس	فنلندا
ناميبيا	فيت نام
النمسا	قبرص
نيبال	كازاخستان
نيجيريا	كرواتيا
هايتي	كندا
الهند	كوبا
هندوراس	كوت ديفوار
هنغاريا	كولومبيا
هولندا	الكونغو
الولايات المتحدة الأمريكية	الكويت
اليابان	كينيا
اليمن	لبنان

٢- وحضر الدورة أعضاء المؤتمر التالية أسماؤهم:

بروني دار السلام

جزر البهاما

النيجر

دولة فلسطين

الكرسي الرسولي

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ

الاتحاد الأوروبي

- جامعة الدول العربية
منظمة التعاون الإسلامي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
مركز الجنوب
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
- ٤- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية مُمثّلة في الدورة:
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
المكتب التنفيذي للأمين العام
مركز التجارة الدولية
- ٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثّلة في الدورة:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية
- ٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثّلة في الدورة:
من الفئة العامة
رابطة أفريقيا ٢١
مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية
مهندسو العالم
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
شبكة العالم الثالث